كان الله ليطلعكم على الغيب اذا علمت هذا فاعلم انه قد اختلف في
الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام
للتوكيد ويجوز التصريح عنه عندهم بان موكدة للام وذهب
البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك المحذوف وقدروه
ما كان زيد مريدا ليفعل ويقدر في كل مما يليق به ويشهد لهم على هذا
التقدير انه جاء في كلام العرب مصرحا به كقوله عموت ولم تكن اهلا
لتسمو فصرح بالخبر مع وجود اللام والفعل بعدها وصرح ابن مالك
بانها موكدة لنفي الخبر وظاهره موافقة الكوفيين الا ان الناصب
عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قاله ابو حيان ليس بصري ولا كوفي
ومقتضى قوله موكدة انها زائدة وصرح به ولده ايضا وقال في شرح
التسهيل سميت موكدة لصحة الكلام بدونها لانها زائدة اذ لو كانت
زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص
دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا لفعل
قاله المرادي وما نقل عن البصريين من انها متعلقة بالخبر المحذوف
يقتضي انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا ونحوه يقتضي انها زائدة
مقوية للعامل تغيبها الاول عُلل وجوب اضمار ان
بعد لام الجحود بان ايجاب ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل
جعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان والسين كذلك لا يجمع
بين ان واللام الثاني علم مما قدمناه انه لا بد من نافٍ خاص وهو ما ينفي
الماضي بكثرة مع الانقطاع فخرجت لن لانها لنفي المستقبل ولا فان
نفي غير المستقبل بها قليل وخرجت لما لانها على الاتصال بزمان
الحال خلاف لم وما ان فهي بمعنى ما ويشهد لاراداتها وان كان مكروهم
لتزول منه الجبال الاعلى رأي من شرط اتحاد فاعل الفعلين كانه مساه
كما علم مما ايضا انه لا يكون في كان التامة ولا في اخواتها ولا غيرها من النواسخ
او غيرها وما جاء على خلاف هذا فلا يعول عليه كما يعلم منه ايضا استمرار
النفي حتى لو انتقض بطل النصب لانقلابه ايجابا نحو ما كان زيد الا ليفعل

الثالث

الثالث لا يجوز حذف لام الجحود واظهار ان نحو ما كان هذا
القرآن ان يفترى واجازه ابن عصفور مرة ومنعه اخرى والصحيح المنع
وقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى في تاويل مصدر هو الخبر
ومن الثاني ايضا حتى الجارة سواء كانت بمعنى الى نحو لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى او بمعنى لام التعليل نحو لا يزالون
يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم واسلم حتى تدخل الجنة او محتملة
للامرين نحو حتى تفيء الى امر الله او بمعنى الا في الاستثنا المنقطع نحو
ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل مع
احتماله ايضا للغاية والتعليل قال ابن هشام وانما قدر الناصب
بعدها يعني على مذهب البصريين لانها قد عملت في الاسما الجر كقوله
تعالى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان
يكون لنا عامل واحد يعمل قارة في الاسما وتارة في الافعال وهذا
لا نظير له في العربية وهذا معنى قول بعضهم لما تقرر من ان عوامل
الاسما لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص قال
وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها لان النصب كما قال
ابو حيان بكي اكثر من الجر ولم يكن تاويل الجر فحكم به وحتى
ثبت جر الاسما بها وامكن حمل ما انتصب بعدها من ذلك على
ما قدمناه من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل واعلم انه لا يجب
النصب بعد حتى الا اذا كان الفعل بعدها مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها والى زمان التكلم نحو لن نبرح الاية واما ان كان مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها لا الى زمان التكلم فيجوز النصب ويجوز
الرفع ايضا نحو زلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول
وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم لكنه مستقبل بالنظر
الى زلزالهم واما الكوفيون فيجعلونها ناصبة بنفسها كما هو
ظاهر كلام المصنف ويجوزون ظهور ان بعدها توكيدا لها فقوله
حتى يكون عزيزا من نحو ٨٧ او ان يبين جميعا وهو مختار

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)